الشاهين يقترح بناء وتطوير مسنات بحرية عامة في شواطئ الكويت

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة ببناء وتطوير مسنات بحرية عامة في أماكن مختلفة في جميع شواطئ الكويت، مجهزة بأحدث الخدمات لرواد البحر بأسعار رمزية او مجانية. وجاء في الاقتراح إن هواية صيد الأسماك الحداق وباقي الهوايات والأنشطة البحرية يمارسها الكثير في دولة الكويت، ولها جذور تاريخية جميلة في الوطن العزيز. لكن يعاني أهل البحر والحداق من قلة المسنات البحرية المجهزة، والموجودة حالياً لا تتم صيانتها، والخدمات الخاصة بقوارب الصيد محدودة.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة أن تقوم (الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية) بالتعاون مع بلدية الكويت وغيرها ببناء وتطوير مسنات بحرية عامة في أماكن مختلفة في جميع شواطئ الكويت، مجهزة بأحدث الخدمات لرواد البحر، يراعى فيها المحافظة على البيئة البحرية، وأن تكون مجانية أو رمزية الأسعار.

العتيبي: وزارة الداخلية خالفت الشروط المتبعة بالشراء المباشر من الشركتين الفرنسية والتركية لآليات متعددة الاستخدام والمواصفات

رياض عواد

أعلن النائب فارس العتيبي عن توجيهه حزمة من الاسئلة إلى كل من وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى وزير الداخلية

حسب المتعارف عليه في النظام الخاص بالمناقصات والممارسات الحكومية، تبدأ الإجراءات المتبعة من الجهات المستفيدة بعمل طلب لمنتج معين ويمر بجميع المراحل الإدارية والفنية والمالية لتؤخذ بعد ذلك الموافقات من الجهات المعنية بطرح المناقصة أو الممارسة ومن بعد ذلك يتم جلب العروض من الشركات المتخصصة لكل منتج ويتم المفاضلة بينهم من الناحية الفنية ومطابقتها للشروط والمواصفات الفنية وأفضل الأسعار والتعاقد مع الفائز لتوفير المنتج بالمدة المحددة.

وحيث إن وزارة الداخلية ممثلة بالجهة المستفيدة (القوات الخاصة) خالفت الشروط المتبعة وذلك بالتوجه للشراء المباشر من الشركة الفرنسية والشركة التركية مع عدم وجود أي ظروف تستدعي التوجه للشراء المباشر في ظل وجود شركات منافسة أخرى متخصصة بالآليات العسكرية ولها باع طويل في السوق الخليجي والعالمي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات المتبعة لطلب وشراء آليات متعددة الاستخدام والمواصفات؟ هل بطريقة الأمر المباشر أم عن طريق المناقصات والممارسات؟

2 – هل خوطبت الشركات ذات النشاط والتخصص وتأهيلها وعمل المقارنة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المراسلات المعتمدة.

3 – هل جربت آلية التدخل السريع الفرنسية المزمع التعاقد معها في معسكر القوات الخاصة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان التجارب التي أجريت وسنة التجربة مع تزويدي بصورة ضوئية من التقرير الفني المعتمد لفريق التجربة وأسماء أعضاء الفريق.

4 – هل جربت سلالم الاقتحام على آلية شاربا الفرنسية وآلية نقل الجنود في بلد المنشأ؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان التجارب التي أجريت وتزويدي بصورة ضوئية من التقرير الفني المعتمد لفريق التجربة.

5 – هل آليات التدخل السريع وآلية السلالم وعربة نقل الجنود كلها من الشركة نفسها (شركة واحدة)؟ وهل جُربت في بلد المنشأ؟ وما التجارب التي أُجريت؟

6 – هل جُربت الألواح الزجاجية والصفائح بالرماية عليها بمعسكر القوات الخاصة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان السنة التي أُجريت فيها التجربة وتزويدي بصورة ضوئية من التقرير الفني المعتمد لفريق التجربة مع أسماء أعضاء الفريق.

7 – هل رُفع كتاب من قطع الأمن الخاص إلى لجنة المشتريات في الإدارة العامة للشؤون المالية أو لوزير الداخلية يفيد (بناء على أوامر وزير الداخلية يتم شراء مباشر للآليات الفرنسية آلية (شاربا 4×4) للتدخل السريع وكذلك آلية السلالم ومن الشركة التركية مدرعات (أوتوكتر) كشراء مباشر؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الكتاب.

8 – هل عُقد اجتماع تنسيقي بين الشركة الفرنسية (شاربا) وكذلك الشركة التركية (اوتوكار) والوكلاء المعتمدين في الكويت مع ضباط القوات الخاصة في معسكر القوات الخاصة خلال شهر سبتمبر 2021؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر الاجتماع والأسباب الداعية لانعقاده.

9 – هل عُدلت المواصلات العامة لآلية التدخل السريع لكي تطابق مواصفات آلية التدخل السريع الفرنسية (شاربا)؟

10 – هل تغير تصفيح الآلية من P7 إلى P6؟ وهل التدريع يشمل الآلية بالكامل أم جزءا منها؟

سؤالان إلى وزير الإعلام

السؤال الأول

صرح السيد وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب أن وزارة الإعلام بصدد إطلاق استراتيجية جديدة للأعوام الخمسة المقبلة، وذلك لإرساء إعلام مستدام ورائد يؤصل قيم المجتمع وهويته وعقيدته الإسلامية الوسطية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الأهداف الاستراتيجية الإعلامية والعناصر التي سترتكز عليها الوزارة لتطوير الإعلام الرسمي في البلاد؟

2 – ما الإجراءات العملية التي اتخذتها الوزارة والهيئات التابعة لها والمؤسسات التي تُعنى بالمعرفة والثقافة والفن؟ وما مراحل تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للسنوات المقبلة؟

3 – كشف بأسماء اللجان وفرق العمل وعددها التي شُكلت لوضع رؤية وأهداف الوزارة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وآلية تنفيذها مع بيان مسميات الأعضاء الوظيفية، وصورة ضوئية من التوصيات.

4 – هل عقدت دورات تدريبية لموظفي الوزارة ومقدمي البرامج والمخرجين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى إفادتي بالقطاعات المستهدفة بهذه الدورات وعدد من اجتازوها.

5 – ما الجهة المشرفة على تدريب الموظفين؟ وهل هي من داخل الوزارة أم خارجها؟ مع بيان تكلفة الدورات التدريبية وتزويدي بالمستندات ذات الصلة.

السؤال الثاني

تنص المادة رقم 5 من القانون رقم 8 لسنة 2016 بتنظيم الإعلام الالكتروني على أن «يسري هذا القانون على المواقع والوسائل الإعلامية الالكترونية الآتية:

1 – دور النشر الالكتروني.

2 – وكالات الأنباء الالكترونية.

3 – الصحافة الالكترونية.

4 – الخدمات الإخبارية.

5 – المواقع والوسائل والخدمات الإعلامية والإعلانية التجارية الالكترونية.

6 – المواقع الالكترونية للصحف الورقية والقنوات الفضائية المرئية والمسموعة.

ولا تسري أحكام هذا القانون على النطاق أو الموقع أو الوسيلة أو الحساب الالكتروني الشخصي الذي لا يتصف مستخدمه بالمهنية المتخصصة».

ولما كانت الحسابات الالكترونية الشخصية لمشاهير مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي تُستخدم لغرض الإعلان التجاري والنشر الالكتروني ولتحقيق الربح المالي، وتخصصت هذه الحسابات بإنشاء إعلانات تجارية بحتة ونشره، مقابل أجر متفق عليه ما يثبت أنها حسابات مهنية تخصصت في الإعلانات التجارية، وإن نشر الحساب أخبارا ومعلومات شخصية بجانب نشر الإعلان التجاري وليست بغرض الربح، حيث لا يزيل ذلك صفة المهنية التخصصية، وكان على وزارة الإعلام والثقافة تحريك الدعوى الجنائية ضد أي حساب شخصي يزاول مهنة الإعلانات التجارية من دون ترخيص للحفاظ على النظام والمال العام أولا، ولإخضاع هذه الحسابات للرقابة وضمان عدم نشر إعلانات مخالفة للنظم ثانيا.

وترتب على إخفاق الوزارة في تأدية مهامها حسب القانون المشار إليه إلى اتهام مشاهير التواصل الاجتماعي بعمل اعلانات تجارية من دون ترخيص، وكذلك توجيه تهم غسل الأموال لهم، وبسبب إفراغ هذا النشاط التجاري والإعلامي من مضمونه بحجة أنها حسابات شخصية لا ينطبق عليها القانون.

ولما كان المشرّع كلف وزارة الإعلام والثقافة دون غيرها بتنظيم نشاط الإعلام الالكتروني، الأمر الذي يرفع الحرج عن وزارة التجارة والصناعة بل إن وزارة الإعلام والثقافة بامتناعها عن إصدار تلك التراخيص هو تصريح منها بعدم جواز صدور تراخيص تجارية لهذه الحسابات، وأيضا تصريح من الوزارة بأن هذه الحسابات الشخصية لا تتصف بالمهنية التخصصية، من دون توضيح تعريف المهنية التخصصية في مزاولة الإعلانات التجارية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد طلبات الترخيص الإعلامي لحسابات مشاهير التواصل الاجتماعي التي قدمت لوزارة الإعلام والثقافة، وصورة ضوئية منها ومن تراخيص وزارة الإعلام والثقافة إن وجدت، وأسباب رفض كل طلب على حدة في حالة الرفض.

2 – عدد التراخيص الإعلامية للحسابات الالكترونية الشخصية التي يتصف مستخدموها بالمهنية التخصصية، وصورة ضوئية من طلبات الترخيص والتراخيص وذلك فيما يخص الإعلانات التجارية.

فارس العتيبي

الشيخ ثامر العلي

عبدالرحمن المطيري

3 – جميع استفسارات النيابة العامة المتعلقة برخص مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي والموجهة للوزارة وصورة ضوئية من ردود الوزارة على هذه الاستفسارات، مع بيان حالات إحالة الوزارة لحسابات مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي إلى النيابة العامة إن وجدت.

4 – ما تعريف الوزارة للحسابات الشخصية على مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي التي لا تتصف بالمهنية التخصصية؟ وما تعريف الوزارة للحسابات الشخصية التي تتصف بالمهنية التخصصية؟ وكيف تتحقق الوزارة من أن الحساب الالكتروني يتصف بالمهنية المتخصصة؟

5 – هل تراقب الوزارة الإعلانات التجارية للحسابات الشخصية لمشاهير مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما إجراءات الوزارة في حال رصد مخالفة أو رصد إعلان تجاري مخالف لقرارات الوزارة أو النظام والآداب العامة سواء كان هذا الحساب مرخصا أم لا؟

6 – هل عرضت الوزارة الموضوع المشار إليه على إدارة الفتوى والتشريع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من كتاب الوزارة، ورد إدارة الفتوى والتشريع.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون البلدية

أصدر السيد مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعية والثروة السمكية قرارا بحصر موظفي الهيئة لإلغاء صرف بعض البدلات (بدل نوبة – وطعام – وسفر) استنادا إلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 12 لسنة 2012، وبناء على طلب وزير المالية بتقليل نفقات الهيئة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 12 لسنة 2012 في شأن التكليف بالعمل بنظام النوبة والتعويض عنه، وصورة ضوئية من ملاحظات الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – ووزارة المالية – وديوان الخدمة المدنية)، وصورة ضوئية من قرار مدير عام الهيئة رقم 2087 بحصر الموظفين المستحقين لبدل النوبة.

2 – هل حدد قرار مدير عام الهيئة عددا لا يمكن تجاوزه لكل قطاع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، ما الآلية التي استند إليها في تحديد عدد الموظفين المستحقين لكل قطاع؟ مع تزويدي بكشف يوضح أسماء الموظفين المنصرفة لهم بدل النوبات مع المسمى الوظيفي وتاريخ التعيين وذلك لكل قطاع على حدة.

3 – هل حُدد عدد الموظفين المستحقين لبدل النوبة في قطاع الرقابة البحرية (117 موظفا)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، كم عدد الموظفين المنصرفة لهم البدلات قبل هذا القرار؟ وهل يكفي العدد المحدد لحاجة العمل في القطاع؟

4 – كم عدد الموظفين خلال الفترة الصباحية وعدد الموظفين العاملين بنظام النوبة (الشفتات) بعد قرار مدير عام الهيئة رقم 2087؟ مع تزويدي بكشف بعدد من أُلغي صرف البدلات لهم وأسمائهم، والمسمى الوظيفي، وتاريخ التعين وذلك لكل قطاع على حدة

الحوار الوطني أساس للمرحلة المقبلة

الحمد: الدين العام لن يمر دون قيود.. والضرائب غير مسموحة

تمنى النائب أحمد الحمد أن يكون دور الانعقاد المقبل دور تعاون وإنجاز لمصلحة الوطن والمواطنين مؤكدا أن الحوار الوطني برعاية سمو الأمير سيكون أساساً للمرحلة المقبلة.

وقال الحمد إنه لا يمكن ان نسمح بالمس بجيوب المواطنين بأي شكل من الأشكال وعلى الحكومة ان تفكر بطرق سداد مقنعة بعيداً عن فرض الضرائب أو غيرها من طرق المساس بدخول وجيوب المواطنين.

وأوضح الحمد أن الدين العام ليس عيباً أو أمراً غريباً بالنسبة للدول، ولكن العيب هو الدين العام دون قيود وضمانات واضحة وإستراتيجية عمل وطنية موثوقة، ولن نمرر الدين العام دون ذلك.

وذكر الحمد أن إقرار مشروع الدين العام في الحقيقة يتوقف على الحكومة وليس على المجلس من خلال تقديم ضمانات حقيقية وتبيان مصدر الاستدانة وكلفتها وطريقة سدادها وصرفها وعدم ذهابها كلها للرواتب.

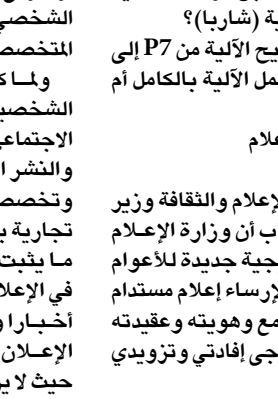
أحمد الحمد

الخليفة يطالب بضم مفتشي أمن المطار إلى الإدارة العامة للجمارك

طالب النائب مرزوق الخليفة وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي بضم مفتشي أمن المطار إلى الإدارة العامة للجمارك للإيفاء بالمتطلبات المستقبلية، ومنح مفتشي المطار المزايا المالية وصفة الضبطية القضائية لمواجهة جرائم التهريب.

وأوضح الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن المتطلبات المستقبلية المتزايدة في مجال الجمارك ستتيح الفرص لتوظيف أعداد كبيرة من أبناء وبنات الكويت كمفتشين جمركيين، مشيرا إلى تقديمه اقتراحا في هذا الشأن بتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم (شركة المخازن الوطنية).

وأضاف أن الهدف من تأسيس هذه الشركة تلبية الطلب المتزايد على أعمال التخزين والنقل والتوزيع والتخليص الجمركي في السوق الكويتي ومنع الاحتكار على شركة واحدة تقوم بهذه الأعمال.

ونوه بأن هذا الأمر يأتي بالتزامن مع افتتاح مبنى (K2) بمطار الكويت وزيادة حركة النقل وقرب افتتاح ميناء مبارك الكبير، وما سيترتب على كل هذه العوامل من زيادة الطلب على عمليات التخزين والنقل والتوزيع والتخليص الجمركي.

وبين الخليفة أن الاقتراح ينص على أن تخصص نسبة 24% للحكومة و50 % تطرح للاكتتاب العام للمواطنين على أن تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتغطية عن المتقاعدين الكويتيين.

وأضاف أن الاقتراح يتضمن طرح 26 % من أسهم الشركة للبيع بمزايدة عامة تشترك فيها جميع الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ما عدا شركة المخازن العمومية (أجيليتي)

مرزوق الخليفة

الحصاد البرلماني في أسبوع.. 24 سؤالاً معتمداً و3 اقتراحات بقوانين و 3 اقتراحات برغبة

شمل الحصاد الرقابي والتشريعي في مجلس الأمة خلال الأسبوع الفائت 24 سؤالاً معتمداً من مجلس الأمة وتقديم 3 اقتراحات بقوانين من ثلاثة نواب، و 3 اقتراحات برغبة قدمهما نائبين.

الاقتراحات بقوانين

تقدم 3 نواب بثلاثة اقتراحات بقوانين خلال الأسبوع الفائت، حيث قدم النائب مرزوق الخليفة اقتراحا بقانون في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم شركة المخازن الوطنية تختص بخدمات التخزين والنقل والتخليص الجمركي

وقدم النائب أسامة المناور اقتراحا بقانون بشأن ضريبة التحويلات المالية بتحصيل مالا يقل عن 5% من تحويلات الوافدين إذا تجاوزت 50% من الدخل السنوي.

وتقدم النائب فايز الجمهور باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش المعدل، بحصر الخدمة العسكرية على الذكور.

الاقتراحات برغبة

تقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراحين برغبة الأسبوع الماضي في شأن تعيين أكثر من مشرف لبعض التخصصات في وزارة التربية من أجل تطوير العمل، وفي شأن زيادة سعة عدد من الشوارع في الجهراء إلى ثلاث حارات لكل اتجاه لتسهيل حركة السير وتخفيف الازدحام المروري.

وتقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة ببناء وتطوير مسنات بحرية عامة في أماكن مختلفة في جميع شواطئ الكويت، مجهزة بأحدث الخدمات لرواد البحر بأسعار رمزية او مجانية.

الأسئلة البرلمانية

شملت الإحصائية الأسبوعية للأسئلة البرلمانية المعتمدة خلال الأسبوع الماضي توجيه 12 نائباً 24 سؤالاً إلى 12 وزيراً، حيث قدم النائب أسامة المناور 4 أسئلة إلى 4 وزراء، فيما وجه النائب فارس العتيبي 4 أسئلة إلى 3 وزراء والنائب د. بدر الملا 3 أسئلة إلى 3 وزراء، وقدم النائب مهلهل المضف 3 أسئلة إلى 3 وزراء. ووجه النائب الصيفي الصيفي سؤالين إلى وزيرين، والنائب بدر الحميدي سؤالين إلى وزيرين.

ووجه سؤالاً واحدا كل من النواب أسامة الشاهين إلى وزير الأشغال ومساعد العارضي إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ود.عبدالكريم الكندري إلى وزير العدل وخالد العتيبي إلى وزير التجارة والصناعة وثامر السويط إلى وزير التربية ومهند الساير إلى وزير الصحة.

وجاء وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة في مقدمة الوزراء الذي وجهت إليهم أسئلة من قبل النواب بـ4 أسئلة من ضمن قضايا تتعلق بشركة المشروعات السياحية، وبنك الكويت المركزي، وحول الإجراءات القضائية التي اتُخذت بشأن قضايا التجاوزات على المال العام، وفي شأن الدور الرقابي والمحاسبي المحوري لديوان المحاسبة.

وجاء في المرتبة الثانية وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بتلقيه 3 أسئلة بشأن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية – جامعة الكويت، وفي شأن تشكيل لجنة الاختيار لمدير جامعة الكويت، وفي شأن الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والمهام التي تقوم بها مجموعة مكتب الرئيس التنفيذي بشركة نفط الكويت.

وجاء أيضاً في المرتبة الثانية وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع بتلقيه 3 أسئلة بشأن الهيئة العامة لشؤون الزراعية والثروة السمكية، وفي شأن المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتلقى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد سؤالين في شأن عدد الذين اعتُمدت أسماؤهم لصرف مكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة جائحة كورونا من العاملين في وزارة الخارجية، وفي شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

كما تلقى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان سؤالين في شأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة وأجهزتها المتعلقة بحماية المستهلك تجاه البيان التحذيري لإحدى وكالات السيارات، والنصوص القانونية التي تنظم عملية بيع المركبات خارج البلاد أو استيرادها.

ووجه النواب سؤالين إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي في شأن النظام الخاص بالمناقصات والممارسات الحكومية في الوزارة، وفي شأن القيود الأمنية التي تفرضها الوزارة سواء على الكويتيين أو غيرهم.

ووجه النواب سؤالين إلى وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري في شأن إطلاق استراتيجية جديدة للأعوام الخمسة المقبلة والأهداف الاستراتيجية الإعلامية والعناصر التي سترتكز عليها الوزارة لتطوير الإعلام الرسمي في البلاد، وفي شأن تنظيم الإعلام الالكتروني.

كما وجه النواب سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وفي شأن أسباب إصدار الوزير قرار بتأجيل العمل بالقرار الوزاري بشأن قصر شغل وظيفة أمين سر جلسة على الموظفين الكويتيين لمدة عام رغم اتخاذ مجلس الوزراء قرارات عدة بشأن المضي بتطبيق سياسة الإحلال.

ووجه إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي سؤال في شأن الدراسة التي استندت عليها الوزارة في تغيير أغلب مشاريعها من توربينات بخارية إلى توربينات غازية.

ووجه إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس سؤال في شأن الاختناق المروري في منطقة (مشرف) والمناطق المجاورة – صباح السالم وبيان ومبارك العبدالله وغيرها.

وتلقى وزير التربية د. علي المضف سؤالاً في شأن كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

كما تلقى وزير الصحة د. باسل الحمود سؤالاً في شأن معهد الكويت للاختصاصات الطبية

مجلس الامة